

روسيا تفعل أدواتها السياسية في سوريا لقصور الحل العسكري

تعيين مبعوث خاص للكرملين يقيد حركة الأسد



حان وقت البحث عن بديل

مؤشرات عدة توجي بتغير في الموقف الروسي حيال ما يجري في سوريا بدءاً بتصويب وسائل إعلام مقربة من الكرملين على الرئيس بشار الأسد، وصولاً إلى تعيين السفير لدى دمشق ألكسندر يفيموف مبعوثاً خاصاً، في خطوة من شأنها منح الأخير صلاحيات واسعة للتدخل في الشأنين السياسي والاقتصادي السوريين.

دمشق - شكل تعيين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لسفير موسكو لدى دمشق، ألكسندر يفيموف، ممثلاً رئاسياً خاصاً لتطوير العلاقات مع سوريا، مادة دسمة في الفترة الأخيرة، لاسيما وأن هذه الخطوة تأتي في سياق بوادر توتر على تغير في السياسات الروسية حيال الأزمة السورية التي طالت دون أفق يوجي بقرب إسدال الستار عنها.

ويبرز هذا التعيين صلاحيات السفير الروسي وتدخلاته في قرارات النظام السوري لاسيما ذات الأولوية الاقتصادية، التي باتت تحتل الأولوية لدى موسكو مع اقتراب دخول قانون "قيصر" الأمريكي حيز التنفيذ، وتنامي المخاوف من تفجر الأوضاع الاجتماعية.

وأوضح المتحدث باسم الهيئة أن روسيا تدرك أن الاقتصاد على الجانب العسكري فقط لا يستوي مع المتغيرات الجارية وبالتالي لا بد من تفعيل أدواتها السياسية والدبلوماسية في ظل تطلّحها إلى نيل الحصص الأكبر من سوريا، وفرض حل سياسي يخدم مصالحها بالدرجة الأولى. وظهرت في الفترة الأخيرة بوادر تلململ من الكرملين تجاه الأسد ومواقفه غير المرنة بشأن الحل السياسي ومسأيرته لإيران، فضلاً عن فشله في ضبط الأوضاع الأمنية والاقتصادية في المناطق الخاضعة لسيطرته، وتجلّى هذا التلململ من خلال الحملة التي قادتها وسائل إعلام مقربة من الكرملين على الرئيس السوري الذي اتهمته بالعجز.

وينظر إلى الموقف الروسي على أن الكرملين بات مقتنعاً بضرورة تعديل سياساته، وعدم الاقتصاد على الجانب العسكري الذي استوفى موجبات حضوره، وأن تعيين يفيموف سيعزز حضور موسكو السياسي في دمشق، وقد يشكل بشكل أو بآخر تقسيماً للحركات المسلحة.

وقال الخبير في الشؤون الروسية محمود الحمزة إن تعيين يفيموف ينطوي على حزمة من التغييرات إلى أن المتغيرات الطارئة على الساحة السورية، وبروز غضب روسي حيال سياسات الأسد، يبرزان بان عمر الأخير في السلطة شارف على النهاية، ولا يستبعد وجود ترتيبات أميركية روسية إسرائيلية تقوم على تفعيل القرار الأممي 54/22 الذي ينص على تشكيل هيئة حكم انتقالي تضم معارضين وموالين للنظام.

البرلمان اللبناني يقر قانون رفع السرية المصرفية عن المسؤولين

وناقشت جلسة مجلس النواب أيضا اقتراحي قانون العفو العام وقانون الكابيتال كونترول. وتطالب بعض الكتل بإجراء تعديلات على اقتراح الكابيتال كونترول قبل إقراره.

وتسعى السلطات إلى إقرار هذا القانون لتنظيم العلاقة بين المصارف وزيانها بعد أشهر من قيود مشددة فرضتها البنوك على العمليات النقدية وسحب الودائع، قبل أن تتوقف تماماً عن إعطاء الدولار حتى من الودائع بالعملة الخضراء.



إبراهيم كنعان

القانون يشمل كل من يتعاطى الشأن العام، منتخبا كان أو معينا

وبدأت الحكومة الشهر الحالي مفاوضات مع صندوق النقد الدولي بعد إقرارها خطة إصلاحية تأمل عبرها في الحصول على دعم خارجي للخروج من دوامة الانهيار الاقتصادي الذي دفع بقرابة نصف السكان تحت خط الفقر. ووصفت متحدة باسم الصندوق الأربعة المفاوضات بـ"البناءة".

ويمنح القانون "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" وهيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان صلاحية تنفيذ بعد تعديل نسخة سابقة كانت تعطي هذه الصلاحية أيضا للقضاء.

واعتبر المحامي نزار صاغية، المدير التنفيذي للمفكرة القانونية، وهي منظمة غير حكومية تعنى بدراسة وتقييم القوانين، في تغريدة على "تويتر"، أن عدم إعطاء القضاء صلاحية رفع السرية المصرفية، "يعني نصف جوه القانون". وقال "الهيئة التحقيق الخاصة حق رفع السرية منذ سنوات وهذا لم يفدنا بشيء. تهريب المليارات حصل ولم تتحرك الهيئة ولم ترفع السر عن أحد".

وتحوّل الفساد المستشري في المؤسسات العامة تدريجياً إلى أحد مسببات الانهيار الاقتصادي الذي يشهده لبنان منذ أشهر، واحد أبرز الأسباب التي دفعت اللبنانيين إلى التظاهر بشكل غير مسبق ضد الطبقة السياسية في 17 أكتوبر وعلى مدى أسابيع لاحقة. ورفعت الحكومات المتعاقبة في لبنان شعار "محاربة الفساد" من دون أن تقدم على إجراء عملي واحد لتنفيذ ذلك عملياً. وتتمتع غالبية الموظفين بحماية القوى السياسية.

بيروت - أقر مجلس النواب اللبناني الخميس قانون رفع السرية المصرفية عن المسؤولين في الدولة، في خطوة تواجه تشكيكا في ظل أزمة عميقة يعيشها لبنان ناتجة في جزء كبير منها عن الفساد المستشري في الدولة والمؤسسات.

وعقدت جلسة برلمانية للمرة الثانية خارج مقر البرلمان في وسط بيروت في قاعة مؤتمرات كبيرة يمكن فيها تطبيق التباعد الاجتماعي للوقاية من فيروس كورونا المستجد. وكانت على جدول أعمالها أيضا مشاريع واقتراحات قوانين عدة أبرزها قانون عفو عام وقانون "كابيتال كونترول" أو "ضوابط رأس المال" في بلد يشهد انهياراً اقتصادياً.

وقال النائب إبراهيم كنعان الذي يرأس لجنة المال والموازنة في مجلس النواب إن قانون رفع السرية المصرفية "يشمل كل من يتعاطى الشأن العام، منتخبا كان أو معينا، من النائب إلى رئيس البلدية إلى القاضي والضابط والمستشار".

ويشمل القانون "كل ما ينتج عن فساد، وأضيف إليه تمويل الإرهاب وتبييض الأموال وتمويل الحملات الانتخابية".

تحالف الحرية والتغيير في السودان يسرع خطوات هيكلته خوفا من تفككه

حزب من تواجد داخله، وعدم خسارة ما على منذ اندلاع الثورة، وأن هيمنة طرف أخر تشكل خطراً على توازن القوى بين كل حزب في الانتخابات المقبلة، وأن الأحزاب التي تحصل رؤى مخالفة للأحزاب القريبة من الشيعي تشعر بالخطر من إمكانية تقليص حضورها السياسي.

وبرأي نور الدين، الذي يعد عضواً فعالاً داخل قوى الحرية والتغيير، أن رؤية حزب المؤتمر لا تستهدف إحداث شرخ داخل التحالف، وأن الهدف من طرح برنامج الحزب الوصول إلى تفاهات مشتركة بين جميع الأطراف، وأن موقف حزب، بالإضافة إلى ما أقدم عليه حزب الأمة، يستهدفان الضغط على المجلس الرئاسي للتحالف، والجميع يبرك خطوة الوضع الدستوري والسياسي الراهن.

واعترف عضو المجلس الرئاسي لتحالف قوى الحرية والتغيير صديق يوسف، بوجود خلافات داخل التحالف منذ مارس الماضي، وأنه تقرر عقد مؤتمر تشاوري لحسم الخلافات في يونيو المقبل، غير أن الظروف الصحية بسبب فايروس كورونا أجلت عقده لأجل غير مسمى، وأن التحالف يمضي في طرق أخرى لواد الخلافات من خلال اللقاءات الثنائية بين المجلس الرئاسي والقوى السياسية للوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف.

وأوضح صديق، وهو قيادي بارز في الحزب الشيعي، لـ"العرب"، أن وحدة الحرية والتغيير، هي الضمانة الوحيدة لاستمرار نجاح الثورة السودانية، وحل الخلافات داخل التحالف ووضع الحلول المناسبة دون السماح بتشطي قواه مقدمة لإحداث إعادة هيكلة جذرية داخل صفوف التحالف، وستكون في تلك الحالة على أرضية توافقية مشتركة بين جميع القوى.

تجاوزت تأثيرات ما طرحه حزب المؤتمر مسالة إصلاح التحالف الذي قاد عملية الإطاحة بنظام البشير، وطالت بعض القضايا العالقة، بعد إعلان الحزب وقوفه مع الحركة الشعبية - شمال بقيادة عبدالعزيز الحلو، التي تشترط إقرار العلمانية في البلاد أو منح المنطقتين (شمال كردفان والنيل الأزرق) حق تقرير المصير. ورجحت الحركة الشعبية الخمس، بدعوة حزب المؤتمر، وطالبت من أجل إرساء وتعزيز المبادئ كاساس لتحقيق الوحدة في التنوع والاستقرار السياسي.

ويرى متابعون أن التحالف الحاكم أضحى أمام خيارين، إما الاستجابة لمطالب القوى الفاعلة داخله، والتي تحاول الحد من هيمنة الحزب الشيعي، وإجراء التسوية بين جميع المكونات السياسية والدخول في عملية إعادة هيكلة شاملة للتحالف، وإما مواجهة المزيد من الانشقاقات والانحسبات التي تبذل المكاسب التي حصدها منذ الإطاحة بنظام عمر حسن البشير.

وأكد نائب الأمين السياسي لحزب المؤتمر السوداني نور الدين صالح الدين، أن رؤية الحزب تعد محاولة لتجاوز الكثير من العثرات التي تواجه الفترة الانتقالية، وتدارك الأخطاء التي كانت سبباً في عدم تشكيل مؤسسات منفردة بصورة متجانسة، لذلك لجأ الحزب للتفكير بصوت مسموع وإلقاء حجر في بركة التحالف الحاكم لتحريك الجمود السياسي.

وأضاف لـ"العرب"، أن الكثير من مطالب حزب المؤتمر طرحها منذ أشهر، غير أن الجديد أنها خرجت للعلن، وأن التحالف يشهد مناقشات للكثير من الرؤى الخاصة بعملية الهيكلة، ودفع تأخر عقد المؤتمر التنظيمي لبحث مراجعات الحزب للإعلان عن رؤيته على الملأ.

واقترح الحزب عقد مؤتمر تداولي يضم كل الأطراف الموقعة على إعلان الحرية والتغيير في أقرب وقت لإجازة رؤية سياسية وتوسيع المجلس المركزي، وتكوين قطاعات ترتبط بقضايا الحكم وترتبط بينه وبين الحكومة الانتقالية، وانتخاب هيئة تنفيذية تضمن تمثيل القوى الرئيسية بأوزانها الحقيقية، وقيام جسم أعلى يتعدى كل ثلاثة أشهر.

وتذهب مراقبون إلى التأكيد على أن مطالب التغيير على مستوى قيادة التحالف تستهدف الحفاظ على المكاسب التي حققها كل

الخرطوم - حركة الانتقادات التي وجهها رئيس حزب المؤتمر السوداني عمر الدين، إلى تحالف قوى الحرية والتغيير، الكثير من المياه السياسية المنجمدة، بعد فشل في إدارة المرحلة الانتقالية، وعدم قدرة التحالف في أن يصبح بوقعة للحكومة الانتقالية تنهض داخلها جميع القوى، ما ينسب بضرورة التسريع بإجراء إعادة هيكلة تشمل المناصب القيادية داخله، وبعض الوزراء في الحكومة التي يقودها عبدالله حمدوك.

وعلمت "العرب" أن حمدوك أجرى لقاءات ثنائية مع قيادات الأحزاب السياسية المخضوية تحت لواء الحرية والتغيير خلال الأيام الماضية، بصفة منفردة شملت رئيس حزب المؤتمر وقيادات تجمع المهنيين، بهدف الاستماع لرؤى جميع الأطراف حول عملية إصلاح التحالف الحاكم وتجاوز صعوبات المرحلة الانتقالية، وينوي استكمال هذه المهمة الأيام المقبلة.

وشكل المجلس الرئاسي لقوى الحرية والتغيير وفداً ضم عدداً من القيادات الفاعلة، مهمته التواصل مع حزبي المؤتمر، والأمة القومي، وتجمع المهنيين، لتقريب وجهات النظر وتشكيل رؤية توافقية بشأن آلية الإصلاح، قبل إدخال تعديلات جذرية على هيكل التحالف.

وطرح حزب المؤتمر برنامجاً لتطوير مؤسسات الحكم الانتقالي في السودان الثلاثاء، بعنوان "رؤية الحزب حول قضايا الراهن السياسي"، وشدد على ضرورة الإسراع بإجراء تعديل شامل في تركيبة السلطة، يقوم على قاعدة تقييم علمي لإداء الأفراد والمؤسسات، بما يقوى الجانب المدني في مجلس السيادة عبر تغيير بعض العناصر المدنية ذات الغطاء المنخفض.

وانتقد رئيس الحزب عمر الدين في مؤتمر صحفي عقده، أداء قوى الحرية والتغيير لقصور هيكلتها عن ضم عدد من قوى الثورة، وعدم وضوح رؤيتها السياسية في الكثير من قضايا الانتقال، وغياب قنوات مؤسسية للتواصل مع الحكومة الانتقالية، وضعف الصلة التنظيمية بينها وتنسيقيات الولايات، فضلاً عن التوتر المستمر مع الجبهة الثورية.

جاءت تلك الخطوة بعد شهر تقريبا من إعلان حزب الأمة القومي تجميد أسماء "نحو عقد اجتماعي جديد" طالب فيه أيضا بإجراء إصلاحات في قوى الحرية والتغيير، دون أن يجري التوصل حتى الآن إلى رؤى واضحة بين الطرفين، على الرغم من عقد عديد من اللقاءات التشاورية بينهما، ما أدى إلى استمرار تجميد عضوية الحزب.

الأرقام تخنق حكومة الرزاز

ظروف كورونا الضاغطة على مختلف المؤسسات والشركات التي قد تتخلى عن أعداد كبيرة من العاملين لديها أو التي قد تتوقف أعمالها.

وخلال وقت سابق من مايو الجاري، قال رئيس الوزراء عمر الرزاز، إن الحكومة بصدد اتخاذ إجراءات لإحلال العمالة الأردنية بدل الوافدة في العديد من القطاعات، ضمن إطار تداعيات الفايروس.

وشهد الأردن في السنوات الأخيرة موجات احتجاجية كان أشدها وطأة في العام 2017، حيث رفع المحتجون شعارات تطالب بالتشغيل.

في الربع الأول من العام الجاري، مقارنة بـ18.6 في المئة نهاية 2019، وفق إحصائيات حكومية يشكك فيها الكثيرون.

وقالت دائرة الإحصاءات العامة (حكومية) في بيان الخميس، إن معدل البطالة بين الذكور بلغت 18.1 في المئة، مقابل 24.4 في المئة للإناث، في الربع الأول 2020. وبلغت نسبة البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (الأفراد المتعلمون ممن يحملون مؤهل بكالوريوس فأعلى) نحو 22.1 في المئة. وحذر خبراء اقتصاد من تششي ظاهرة البطالة في الأردن، في ظل

عمان - تواجه الحكومة الأردنية برئاسة عمر الرزاز وضعا اقتصاديا صعبا تخشى من ارتداداته الاقتصادية، في ظل أرقام مخيفة عن معدلات البطالة، لاسيما في صفوف الشباب.

وأدى تفشي وباء كورونا والإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها منذ مارس وتم تخفيفها في الأسابيع الماضية إلى شلل اقتصادي تخشى الحكومة أن تعجز عن تحريكه رغم جرعات الدعم التي حصلت عليها من صندوق النقد الدولي وبعض الدول الأوروبية والخليجية. وصعدت معدلات البطالة في سوق العمل الأردنية، إلى 19.3 في المئة